

مجلة المعجمية - تونس

ع 18-19

2003

## تضايا الدلالة في تعريف المقترضات المعجمية في المعجم العام العربي الحديث

سليم بن مينة

### 1- مقدمة :

اللغة كائن حي، تنمو وتتطور وتتفاعل مع غيرها من اللغات فتأخذ منها أو تُمدّها بما تحتاج إليه من مفردات. والمعجم وعاء اللغة يرصد ما فيها ويحفظه ويرتبه. من هنا كان عليه أن يواكب تطور اللغة ليرصد كل جديد فيها اشتقاقا أو قياسا أو تصريفا أو ارتجالا.

ولقد شهد القرن العشرون، ولا سيما النصف الثاني منه تطورا هائلا في شتى المجالات العلمية، وتسابقا في الاختراعات، واحتكاكا بين الحضارات، وتبادلا للخبرات والمعلومات، وازديادا في حاجة الإنسان إلى استخدام الأدوات، والاستعانة بالوسائط الآلية، والوسائل التقنية المتعددة. كل هذه الأمور لا يمكن أن تحدث دون أن تحمل معها ما تحمله من ألفاظ جديدة، وتروج ما تروجه من مصطلحات تفرض نفسها في الاستعمال اليومي، وتدعو إلى إفساح المجال لها في المعاجم اللغوية العامة؛ فكل تغير يحدث في نط العيش أو التفكير لا بد له من أن يمر عبر قناة اللغة. من هنا مسّت حاجة العربية إلى إثراء مصطلحاتها وإغناء معجمها مسايرة للتطور العلمي والتقني، ودخولا إلى عالم المعاصرة. هكذا تلقف عالمنا العربي كل جديد، يأخذ المنتج ويأخذ اسمه معه في أكثر الأحيان بعد أن يعدّل فيه بما يناسب صورة العربية وأصواتها.

ما يعنينا هنا هو رصد هذه الكلمات الدخيلة والوقوف على تعريفها في المنجد في اللغة العربية المعاصرة وفي بعض معاجمنا العربية الحديثة. وسوف يقتصر بحثنا في الاقتراض في المعاجم العربية الحديثة على عدد من المعاجم

العربية اخترناها لصدورها عن مؤسسات علمية كبيرة معروفة، وليس في هذا الاختيار حكم بأفضليتها على غيرها. وهذه المعاجم هي التالية :

- المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية في طبعته الثالثة لعام

1985

- والمعجم العربي الأساسي الصادر عن الأليكسو في طبعته عام 1993 .  
- والمنجد في أكثر من طبعة من طبعاته : المنجد في اللغة والأدب في طبعته الخامسة الصادرة عام 1927 ثم المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين الصادرة عام 1982 ثم المنجد في اللغة العربية المعاصرة في طبعته الأولى الصادرة عام 2000 وهو أحدث هذه المعاجم ولذلك فسوف يكون جل اهتمامنا منصبا عليه، وهو المقصود حين لا نسميه خشية الإطالة والتكرار .

وسوف يسمح لنا التركيز على المعجم الأخير بإجراء المقابلة في اتجاهات

ثلاثة :

- أولها مقارنة التعريف في هذا المعجم بالتعريف في المعاجم الفرنسية، ولا سيما بمعجم لاروس الصغير<sup>(1)</sup> ومعجم رويير الصغير<sup>(2)</sup> للنظر في تعامل هذه المعاجم مع المادة نفسها لأن هذين المعجمين الفرنسيين ربما يكونان أقرب ما يكون إليه في الجمهور الذي يتوجهان إليه. وربما يكون المعجم الفرنسي : رويير الصغير من أفضل المعاجم العامة وأكملها في الفئة التي ينتمي إليها .  
- وثانيها المقارنة بين هذا المعجم والمعجمين الصادرين قبله عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وعن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للنظر في مدى إفادته.منهما .

- وثالثها المقارنة بين الطبقات المختلفة للمنجد للنظر في تطور التعريف في المؤسسة الواحدة، وملاحظة البعد التاريخي في هذه المسألة .

## 2 - التعريف اللفظي :

التعريف قوام المعجم والهدف الذي يسعى إليه سواء كان معجما عاما أو معجما مختصا . ولا تقوم وظيفة معجم عام من قبيل المنجد في اللغة العربية المعاصرة في تعريفه على وصف مقولات العالم الخارجي بصورة

(1) Petit Larousse في طبعته التاسعة والعشرين الصادرة عام 1967 .

(2) Le Petit Robert في طبعة عام 1993 .

مباشرة ؛ فهذا شأن العلوم المختلفة كعلوم الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع وغير ذلك، وإنما تقوم على وصف مقولات اللغة التي تسمى مقولات العالم الخارجي؛ فوصف هذا المعجم لمقولات العالم الخارجي وصف غير مباشر يتوسل باللغة ورموزها وإن كان كثير من مداخله مصطلحات علمية يعرفها تعريفاً منطقياً «قوامه الإخبار عن خصائص الشيء أو الموجود الذهني المسمى في المعجم [...] وهو بذلك ليس تعريفاً للفظ بل هو تحديد للمفهوم الذي يرتبط به المسمى»<sup>(1)</sup>.

وعنوان المعجم الذي يجعل موضوعه «اللغة العربية المعاصرة» دليل على هذه الوظيفة ؛ فالكلمات - كما يقول الودغيري (قضايا المعجم العربي، ص 293) - هي الموضوع المباشر لقاموس اللغة، ولذلك تنقسم الشروح والتعريفات التي يقدمها المعجم إلى صنفين اثنين :

- صنف يقدم معلومات خاصة عن اللفظ من حيث صورته الشكلية عن أصواته واشتقاقه وإملائه وتاريخه إلخ.

- وصنف يقدم معلومات خاصة عن اللفظ من حيث دلالاته.

وسوف نتناول في ما يلي هذين الصنفين في المنجد في اللغة العربية المعاصرة.

## 2 - 1 في تأصيل اللفظ :

الألفاظ المقترضة المقصودة في هذا البحث هي الألفاظ التي أخذها العرب عن غيرهم سواء بقيت على حالها، أو غيرت، وسواء بقيت على عجمتها أو عربت. ولن نهتم منها إلا بالألفاظ التي دخلت في العصر الحديث من اللغات الأوروبية، ولا سيما من اللغة الفرنسية أو عن طريق اللغة الفرنسية. وسوف يكون أكثر اعتمادنا على ما ذكر المنجد في اللغة العربية المعاصرة أنه قادم من هذه اللغات.

إن استقراء الباب الأول من هذا المعجم، وهو باب الألف، لا يمكن إلا أن يفجأ القارئ ؛ فقد أحصينا في هذا الباب الذي يتضمن 21 مدخلا، ما لا يقل عن 318 مدخلا أخذته العربية عن غيرها، أي ما يعادل أكثر من نصف مداخل هذا الباب، نص المعجم على اقتراض 201 مدخلا منها بصريح العبارة، أما المداخل الباقية وعددها سبعة وعشرون مدخلا فلم يشر إلى

(1) إبراهيم بن مراد : «تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام»، ص 126.

أصلها. وتقال اليونانية حصة الأسد في هذه المدخل المقترضة (142 كلمة). ثم اللاتينية (11 كلمة). أما الفرنسية فليس لها سوى 3 كلمات، وأما الانكليزية فغائبة في هذا الباب (1).

قد يبدو غريباً أن يبحث المرء في هذا الكم الهائل عما دخل اللغة العربية من الألفاظ الفرنسية والانجليزية وهما لغتا العلم في أيامنا فلا يجد إلا القليل، أو أقل القليل وليس في باب الألف على كثرة الدخيل الكاثرة فيه سوى ثماني كلمات ذكر أنها من الفرنسية، وليست واحدة منها في المعجم الوسيط ولا في المعجم الأساسي ولا في المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982، ولا ندرى إن كانت قد وردت في نصوص عربية معاصرة أم أنها مجرد نقل لما جاء في المعجم الفرنسي.

وقد يبدو غريباً أن يزداد عدد الكلمات المقترضة من اليونانية (5) واللاتينية (6) ازديادا ملحوظا بين المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 والمنجد في اللغة العربية المعاصرة لعام 2000؛ فكيف يزداد هذا العدد واللاتينية ماتت منذ زمن طويل واليونانية لم تعد لغة العلم والحضارة منذ قرون وقرون؟ بل إن بعض الألفاظ كان فرنسيا في المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 فصار لاتينيا في المنجد في اللغة العربية المعاصرة لعام 2000 كلفظ (البرين) على سبيل المثال.

سبب غياب اللفظ الفرنسي والانكليزي وازدياد الألفاظ اليونانية واللاتينية، أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة حين يؤصل اللفظ لا يذكر طريق وصوله إلى العربية خلافا للمعاجم الفرنسية ولا سيما روبرت الصغير، أي أنه يذكر أن اللفظ يوناني أو لاتيني ولو كانت الفرنسية أو الانكليزية قد ابتدعته حديثا حين يكون ابتداعه اعتمادا على أصول وسوابق ولواحق لاتينية أو يونانية كما هو حال كثير من المصطلحات العلمية الحديثة. مثال هذا المنهج في التأصيل لفظ (التلسكوب) الذي يكتفي المنجد في العربية المعاصرة بعد تعريفه بالإشارة بكلمة واحدة إلى أصله فيقول: «يونانية». فإن رجعنا إلى المعاجم الفرنسية التي اعتمدنا عليها للمقارنة وجدنا أن معجم لاروس الصغير

(4) لم يذكر المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين لعام 1982 سوى 33 كلمة يونانية، و5 كلمات لاتينية و3 كلمات فرنسية.

(5) من 33 إلى 142.

(6) من 5 إلى 61.

يقول عن لفظ التلسكوب إنه مكون من السابقة اليونانية (تل) التي تعني البعد، ومن الجذر (سكوبين) الذي يعني الفحص، فيما يشير معجم روبير الصغير إلى أن هذا اللفظ المبني على اليونانية قادم إلى الفرنسية من الإيطالية، أو من اللاتينية الحديثة.

وأيا ما كان أصل لفظ التلسكوب فإنه ليس قادمًا إلى العربية من اليونانية، وإنما هو قادم إليها من إحدى اللغات الأوروبية الحديثة<sup>(7)</sup>، ولم تقترض العربية من اليونانية الجذر (سكوبين) والسابقة ((تل) لتبني عليهما لفظة جديدة، وإنما اقترضت لفظ (التلسكوب) وهو غير اللفظ اليوناني المبني عليه. غير أن الغريب في الأمر هو أن المعجم لا يتبع هذا المنهج في التأصيل دائما في جميع مواده، فهو لا يجعل (التلفزيون) لفظة يونانية كما هو الحال في (التلسكوب) وفي (التلفون) مثلا، بل يجعلها فرنسية. والأغرب من ذلك أنه لا ينص على هذا الأصل الفرنسي للفظ حين يذكر (التلفزيون)، بل حين يذكر (التلفزة)<sup>(8)</sup> فيدخل في وهم القارئ أن لفظ التلفزة مأخوذ من الفرنسية. ومهما يكن من أمر، فإن غياب تحديد دقيق لمصدر الكلمة وتاريخ دخولها إلى العربية وتطور معانيها أمر ليس غريبا في هذا المعجم فهو صدى لغياب المعجم التاريخي العربي، وهو مشروع يتجاوز كثيرا مشروع المنجد. وقد يهمل تأصيل اللفظ أحيانا وهو أعجمي واضح العجمة كما هو حال ألفاظ (أليموس)، و(إلكترون) وهو من اليونانية، و(الزفير) وهو اسم رجل هولاندي، و(إكترول)، و(أمبير) و(خرطوش) وغيرها. وقد يكون هذا الإهمال ناتجا عن تردده في أصل اللفظ، فقد ذكر المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي الذي يعتمد المنجد عليه كثيرا أن (الخرطوش) لفظ تركي فيما تشير المعاجم الفرنسية إلى أن هذا اللفظ الذي دخل إلى الفرنسية من الإيطالية cartuccia قادم إليها من اللاتينية charta التي تعني الورق لأن (الخرطوش) يقوم على حشو السلاح الناري في أسطوانة من الورق المقوى (الكرتون). وقد يكون هذا الإهمال لأنه لا يعرف للفظ أصلا، وهذا الاحتمال مستبعد في بعض الألفاظ على الأقل لأن أصلها مذكور في المعاجم كمعجم روبير الصغير، بل إنه قد يهمل الأصل الفرنسي أحيانا فلا ينسبه إلى الفرنسية ولا

(7) يشير معجم لغة العرب إلى أن هذا اللفظ قادم إلى العربية من الفرنسية.  
(8) كذا في المعجم بالنص على (التلفزة) لا على (التلفزيون).

إلى غيرها وهو معروف لديه كلفظ (أمبير) الذي خصه المنجد في اللغة والأدب والعلوم في طبعته الخامسة عام 1927 بالترجمة، وكذلك فعل المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين عام 1982.

وقد ينص المعجم على أن أصل اللفظ فرنسي كما هو حال لفظة (البالية) (Ballet) الذي يعرفه كما يلي : «البالو : المرقص // حفلة راقصة (فرنسية)». وقد يكون هذا اللفظ قد دخل إلى العربية عن طريق الفرنسية. غير أنك إذا بحثت عن هذا اللفظ في المعجم الفرنسية وجدت أنها تنص على أنه ليس فرنسي الأصل، وإنما هو داخل إلى الفرنسية من الإيطالية. يبدو واضحاً من خلال هذه الأمثلة أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة لم يستطع أن يختط لنفسه منهجاً واحداً ثابتاً يتبعه في جميع مداخله لتأصيل اللفظ الأعجمي، وإنما هو يتأرجح بين خيارات متعددة لا يضبطها ضابط.

## 2-2 الخصائص اللغوية :

تذكر المعاجم الفرنسية بعد المدخل مباشرة الكتابة الصوتية للكلمة حسب الأبجدية الصوتية الدولية. ثم تذكر بعد ذلك المقولة التي ينتمي إليها اللفظ مع مقولة الجنس. وليس شيء من هذا في المعجم الذي نحن بصدد دراسته فهو لا يذكر، إن ذكر، إلا جمع الكلمة، وهي عادة قديمة في التراث النحوي العربي لأن الجموع في العربية تجري غالباً على غير قياس، وهي جموع التكسير، فيحتاج المعجم إلى تدوينها. وليس في إهمال المقولة التي تنتمي الكلمة إليها ضير كثير؛ فأقسام الكلام في العربية كما توارثها العلماء منذ سيبويه في القرن الثاني للهجرة، وربما قبل سيبويه<sup>(10)</sup>، إلى أيامنا هذه ثلاثة : اسم وفعل وحرف. وليس تمييز الحرف في العربية صعباً فهو كلمات محفوظة ليست مبنية على جذور<sup>(11)</sup>، ولا يختلط الاسم بالفعل في العربية لأن للفعل صيغاً مخصوصة تميزه، وليس الأمر على هذا في الفرنسية لأن الصيغة قد تكون واحدة فيحتاج إلى النص على المقولة. نعم لو شاء المعجمي أن يجعل من الصفة مقولة مستقلة بنفسها غير داخله في مقولة الاسم لاحتاج إلى

(9) كذا في المعجم الوسيط، وهو الإملاء المتداول المشهور في علمنا. أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة فيكتبه على الصورة التالية : بالو. وفي المرجع للعلايلي : (بالية).

(10) Hassan Hamzé, "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe" (11) Safam Bazzi-Hamzé : *Les unités amorphes libres dans le Kitāb de Sibawayhi*, pp.

تمييز الاسم من الصيغة لأن الصيغة الواحدة قد تكون اسما وقد تكون وصفا مثل صيغة /فعل/ التي بُني عليها (كَلَب) و(صَعَب).

وأما مقولة الجنس فقد جرت العادة على إهمالها ولا يزال الأمر على هذه الصورة في المعاجم الحديثة، وليس أكيدا أن مستخدم المعجم لا يحتاج إلى معرفة الجنس، لأن الأسماء في غالب الأحيان ليس فيها ما يدل على تذكير أو تأنيث. بل إن بعض الأسماء قد يستخدم في العربية مذكرا ومؤنثا كالعُقَاب والعقرب والعنكبوت والفرَس والطريق والدار والرأس. وقد يحتاج الطالب وغير الطالب أن يقال له إن الضُّعُج في الغالب مؤنث لا مذكر، وإن ذَكَر الحَمَام كأنثاء يقال له (حمامة) بقاء التأنيث في آخره، فإن أريد التمييز بينهما نُصَّ على ذلك بالقول إنه «حمامة ذَكَر» كما يقال حية أنثى وحية ذَكَر<sup>(12)</sup>. وقد نجد شيئا من هذا في الألفاظ الأعجمية المعربة كـ(الراديو) مثلا التي يستخدمها بعض الناس بالتذكير وبعضهم الآخر بالتأنيث.

أما كتابة اللفظ بحروف الأبجدية الصوتية الدولية فيكاد يكون أمرا لازما في الفرنسية لبعده الشقة بين المنطوق والمكتوب في هذه اللغة؛ ولذلك فهي تحتاج إلى مران كثير في إملائها<sup>(13)</sup>، وليس الأمر على هذه الشاكلة في العربية فالفرق بين اللفظ والخط فيها فرق محدود نسبيا، وضبط اللفظ الأعجمي بالشكل التام يسمح بقراءة صورته المعربة. غير أن الألفاظ الأعجمية الداخلة في العربية تطرح مشكلة كبيرة لا يتصدى لها المعجم، فحروف العربية وحركاتها لا تفي بما هو موجود في اللفظ الأعجمي إن أريد قراءة اللفظ حسب نطقه الأعجمي الأصلي، ولذلك فهو ينقل على سبيل التقريب. وليس من عادة المعاجم العربية أن تكتب اللفظ الأعجمي بحروف الأبجدية الدولية، أو بالحروف اللاتينية إلا في ما ندر. ولهذا خفيت علينا بعض الألفاظ التي ذكر المنجد في اللغة العربية المعاصرة أنها فرنسية الأصل، ولم يسمح لنا شكلها بمعرفة أصلها في المعاجم الفرنسية العامة التي رجعنا إليها مثل لفظة (أرْمَدِيل)

(12) Blachère : *Grammaire de l'arabe classique*. 106 sq. وقد ذكر الفيومي في المصباح المنير أن لفظ (حمامة) يقع على الذكر وعلى الأنثى فيقال : (حمامة ذكر) و(حمامة أنثى). غير أنه نقل عن الزجاج إمكان تصحيح المذكر فيقال : «رأيت حماما على حمامة» أي «ذكرنا على أنثى» (مادة ح م م).

(13) يقدم ماروزو في المقابلة بين المنطوق والمكتوب لفظ *oiseau* في الفرنسية ويلاحظ أنه ليس في اللفظ المكتوب صوت واحد من أصوات المنطوق *wazo* ويكاد هذا المثال يكون حالة عامة في الفرنسية (J. Marouzeau : *La linguistique*, p.7).



في عالم الخيزان ولفظ (إينائثة) في عالم النبات .

## 2 - : التعريف بالمرادف :

يقوم هذا النوع من التعريف على أن يوضع في مقابل اللفظ المراد تعريفه لفظ آخر مرادف له يفترض أن يكون أكثر منه شهرة . غير أن المعاجم قد تلجأ أحيانا إلى التعريف بمرادف مساو له في الشهرة ، بل أقل منه شهرة ، فمعرفة الأشهر والأقل شهرة مسألة نسبية يصعب القطع فيها في غالب الأحيان لأنها تحتاج إلى دراسات إحصائية ليست في متناول دارسي العربية في أيامنا . وهذا النوع من التعريف شائع في المعاجم العربية قديمها وحديثها<sup>(14)</sup> .

هذا النوع من التعريف في الألفاظ التي تعيننا يتوقع أن يكون في اتجاه واحد : من اللفظ الأعجمي في اتجاه مقابله العربي لأن اللفظ الأعجمي مجال بحثنا . وفي هذا النوع من التعريف يصبح المعجم الأحادي اللغة أشبه ما يكون بالمعجم الثنائي اللغة لأنه يذكر اللفظ الأعجمي ويضع في مقابله اللفظ العربي المساوي له .

غير أن هذا المنهج في تعريف اللفظ الأعجمي بمرادفه العربي يشير إشكالا نظريا لا يمكن تجاوزه وهو شرعية الاحتفاظ باللفظ الدخيل مع وجود مقابل عربي له ؛ فالافتراض لا يكون عادة إلا حين تدعو الحاجة إليه ، أي حين لا يكون للمفهوم لفظ عربي يعبر عنه ، فُيستعار اللفظ الأعجمي لتعويض هذا الغياب<sup>(15)</sup> . وقد يقترح صاحب المعجم مقابلا عربيا لللفظ الأعجمي لم تتعارف عليه الجماعة اللغوية ، وقد يتدع للفظ الأعجمي مقابل عربي فيسجله صاحب المعجم ويجعله تعريفا للفظ الأعجمي فيتعايش اللفظان ردحا من الزمان في انتظار أن تحسم المعركة لصالح واحد منهما ، فيمكن في هذه الحالة أن يعرف اللفظ الأعجمي بمقابله العربي وأن ينعكس الأمر بأن يعرف اللفظ العربي في مدخله بمرادفه الأعجمي إذا كان اللفظ الأعجمي ما يزال شائعا في الاستعمال أو إذا كان يراد له أن يظل شائعا ، ويفترض في هذه الحالة أن يكون اللفظ الأعجمي أشهر من المقابل العربي لأنه إن لم يكن الأمر على هذه الصورة فلا مبرر للإنعكاس . ويمكن أن تمثل لهذا بلفظ (الباليه) الذي يقول

(14) أنظر أمثلة لأصناف هذا النوع من التعريف في «أسر المعجم العلمي المختصر» لابراهيم بن مراد، ص ص 151 - 152 .

(15) قد يؤخذ اللفظ الأعجمي أحيانا مع وجود مقابله العربي إما جهلا بوجود هذا المقابل ، وإما حبا بالظهور والتعالي والتعويض عن الشعور بالنقص .

عنه :

(البألو) (11) : مرقص // حفلة راقصة : «دُعي إلى بألو (فرنسية)» (12).  
وهكذا فهو يعرف اللفظ الأعجمي بمرادفه العربي، لكنه لا يعرف  
(المرقص) في المدخل المخصص له بمرادفه الأعجمي (بألو) لأن اللفظ العربي  
أشهر من مقابله الأعجمي.

غير أن الشهرة ليست أمراً نهائياً ثابتاً، فهي مسألة نسبية مرتبطة بمدى  
انتشار اللفظ العربي المعتمد مرادفاً للفظ الأعجمي المقترَض. ويمكن أن نتمثل  
لمسألة النسبية هذه بلفظ (التياترو) الذي يعرفه المنجد القديم لعام 1927  
بالمراذف فيقول

التياترو : «عربيُّها. المُمثل»، وعند المولدين : المسرح». غير أنه لا يشرح (المُمثل) ولا (المسرح) ولا يخصص مدخلا لواحد  
منهما في باب (م ث ل) وفي باب (س ر ح) لاعتقاده أن هذين اللفظين  
المبتنين على وزن /مفعّل/ اسما مكان لا حاجة لذكرهما لأنهما قياسيان، وقد  
جرت عادة المعاجم كما يقول على إهمال المقيسات «لعلَّ المطالع بطريقتة  
أخذها» (ص 1). فإن كان الأمر على هذه الصورة فهو وهم، لأن القارئ لن  
يستخرج معنى المسرح من فعل (سرح) وإن كان البناء قياسياً لأن دلالة المسرح  
دلالة اصطلاحية لا يكفي لاكتشافها معرفة المعنى المعجمي للفعل الذي اشتق  
المسرح منه. ويتبع المنجد لعام 1982 منهج المنجد القديم، ولكنه يجعل لفظ  
(التياترو) تحت الجذر (تيت). أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة فلا يذكر  
(التياترو) ولا (المُمثل)، ويكتفي بمدخل للمسرح وربما كان هذا لأنه يعتقد،  
على حق، بأن هاتين اللفظتين قد خرجتا من الاستعمال، ذلك أن لفظ  
(المُمثل) قد وُكِد ميتاً فيما يبدو، فلم تكتب له الحياة خارج المعجم، ولفظ  
(التياترو) لفظ أعجمي استغنت عنه الجماعة اللغوية بمقابله العربي.

## 2 - 4 تأرجح التعريف والإحالة :

غير أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة قد لا يتبع هذا المنهج في جميع  
مواده فيتأرجح في تعريف اللفظ الأعجمي بالمراذف العربي حين لا تكون

(16) في المعجم الوسيط وفي غيره يرد هذا اللفظ الأعجمي مكتوباً كما يلي : (باله)

(17) في روبر الصغير ballet وهي إيطالية لا فرنسية، و hal والفعل baller، وليس فيه ولا في  
لاروس الصغير ما يشبه لفظ (بالو) بمعنى المرقص.

الأمور محسومة تماما كما هو حال (التلسكوب) :

يعرّف المنجد القديم التلسكوب بالمرادف أولا ثم تعريفا منطقيا بعد ذلك على خلاف ما فعل في (التياترو) فيقول :

«التلسكوب» عربيها المرقب وهو آلة تُنظر بها الأجسام البعيدة وغلب استعماله لرصد النجوم». ثم يعكس الأمر في (المرقب) فيقول :

«المرقب آلة لرقب النجوم ورصد الفلك وهي المعروفة بالتلسكوب».

أخذ المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 هذين التعريفين دون أي تعديل فيهما، غير أنه أضاف أن أصل اللفظة يوناني.

أما المعجم المعاصر فقد اضطرب أيما اضطراب في التعريف بالمرادف وفي الإحالة لتأرجحه بين المترادفات، فقال :

«تلسكوب : منظار يقرب الأشياء البعيدة ويُستعمل لرصد الكواكب والنجوم». : «عدسة تلسكوب» تلسكوبي : الذي يتم بواسطة تلسكوب : «أرصاد تلسكوبية» (يونانية).

لا يشير أحدث المعاجم العربية إذن لا في تعريفه ولا في إحالته إلى المقابل العربي الذي ذكره سابقا، وهو (المرقب) ولا إلى أي مرادف آخر. وقد يغري هذا الأمر بالظن أن المقابل العربي للتلسكوب وهو المرقب لم تكتب له الحياة، أو لم يكتب له الذبوع والانتشار كما كُتب للتلسكوب فكان طبيعيا أن يهمل الإشارة إليه صاحب المعجم، أو أنه يجعل (التلسكوب) أصلا أوسع انتشارا من مرادفه أو مرادفاته فلا يحيل على هذه المرادفات. غير أنه لو كان الأمر على هذه الصورة لأحال المعجم على (التلسكوب) عند تعريفه الألفاظ المرادفة له. والواقع أن المعجم المعاصر لا يجعل اللفظ الأعجمي (التلسكوب) ولا واحدا من الألفاظ العربية المرادفة له أصلا يحيل عليه.

إن عدنا إلى مادة (ر ق ب) وجدنا (المرقب) مدخلا فرعيا يقول فيه :

مرقب : ج مراقب : (فك) جهاز خاص لرصد الأجرام السماوية وتقريبها، مرصد، مراقب، تلسكوب مرقبى : (فك) متعلق بمراقب : «أرصاد مرقبية».

أما في (المرصد) فهو يأخذ نفس التعريف الذي في المرقب. غير أنه حين يذكر مرادفاته لا يشير إلى (التلسكوب).

مرصد : ج مرصد : (فك) جهاز خاص برصد الأجرام السماوية وتقريبها، مراقب.

أما في (المقرب) فيكتفي بالتعريف بالمرادف :

مقرب : ج مقارب : مرقب، مرصد

وفي هذا التعريف بالمرادف ما فيه من خلل واضطراب لأن المرادفات الأربعة<sup>(11)</sup> ليست واحدة في المداخل الأربعة، ومن تكرار في التعريف في ثلاثة من المداخل. وكان يُفترض أن يكتفي بتعريف اللفظ في موضع واحد مع الإحالة عليه في المواضع الأخرى. وهذا الاضطراب ظاهر في لوحة الرسوم التوضيحية المصاحبة للتعريفات فهو يضع لوحة لما يسميه بـ «أدوات الرصد» من بينها (المقرب) لا (المرصد)، و(قبة المرصد) لا (قبة المرقب)، و(راديو تلسكوب) مع أنه لا يخصص مدخلا فرعيا لراديو التلسكوب لا في مدخل الراديو ولا في مدخل التلسكوب.

### 3 - التعريف الدلالي :

#### 3 - 1 . التعريف بالتضمن :

الألفاظ التي نهتم بها في هذه المقالة ألفاظ محدثة قادمة إلى العربية من الفرنسية وغيرها وغالبا ما تكون معتمدة على أصول لاتينية أو يونانية. وهذه الألفاظ في أكثرها مما يمكن أن يعد في الأصل في باب المصطلح العلمي في مجالات الطب والفيزياء والفلك وغيرها من مجالات العلم. غير أن كثيرا من هذه المصطلحات قد دخل في ألفاظ اللغة العامة المتداولة عند جميع الناس فلم يعد عندهم من المصطلح في شيء كالأسبيرين والتلفزيون، وغيرهما. إلا أن انتماءه في الأصل إلى مجال علمي يجعله أكثر طواعية للتعريف المنطقي وللتعريف المفهومي من غيره.

يعود التعريف المنطقي بالتضمن في أصله إلى النموذج الأرسطي الذي يقوم على تصنيف المقولات في العالم الخارجي تصنيفا هرميا متدرجا من أعم العام إلى أخص الخاص. ويكون تعريف الشيء بماهيته معتمدا على التضمن، وذلك بالصعود به إلى جنسه القريب ثم بذكر الخاصة التي تميزه من هذا الجنس. وأكثر ما يكون هذا التعريف في الأسماء، وإن لم يكن متعددا أن يطبق هذا النموذج من التعريف على مقولات أخرى كالأفعال. غير أنه لا بد من الإشارة إلى حدود هذا النموذج، فالمقولات ليست متجانسة دائما،

(11) يمكن أن يضاف إلى هذه المرادفات (النظار) فقد جعل (المقرب) و(المرصد) مرادفين له في المدخل المخصص للنظار.

والحدود بينها ليست دائما واضحة المعالم. ثم هناك بعد ذلك مشكلة المقولات الأولى كالثني، والمادة والكائن وغيرها، ومشكلة بعض الألفاظ كاخروف والضمائر وغيرها. وقد لا يكون من نافلة القول أخيرا أن نشير إلى النقد الذي وجهه ابن تيمية لهذا النمط من الحدود الذي يدعي أنه يفيد تصوّر الحدود والذي لا يقول به إلا أرسطو ومن اتبع منهجه. أما جمهور أهل النظر من المسلمين فهم - كما يقول ابن تيمية - على خلاف هذا، وهم يعتبرون الحد كالاسم، علامة على المسمى لا يهدف إلى تصوير ماهية المحدود، بل إلى تمييزه من كل ما عداه (نقض المنطق، ص 183 وما بعدها).

اعتمد المنجد المعاصر نموذج التضمن في أكثر الألفاظ الأعجمية التي عرفها. وسوف نقدم عددا من الأمثلة على هذا التعريف :

تلسكوب : «منظار يقرب الأشياء البعيدة ويستعمل لرصد الكواكب والنجوم»

وقد أخذ هذا التعريف عن المعجم الأساسي، وهو تعريف قريب من تعريف المعجم الوسيط:

التلسكوب : «منظار يكون صورة قريبة للأشياء البعيدة ويستعمل لرصد الكواكب والنجوم» فهذه التعريفات تصعد إلى الجنس القريب (منظار) ثم تخصص هذا الجنس بتقريب البعيد وبالوظيفة في رصد الكواكب والنجوم.

تلفزيون : «جهاز لنقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربائية».

وهو نفس تعريف المعجم الأساسي الذي يقول «جهاز نقل . . .»، وفي المعجم الوسيط : «جهاز لاستقبال الصور والأصوات المذاعة بالأمواج الكهرومغناطيسية».

في هذين المثالين عودة إلى الجنس القريب وهو (الجهاز) للتلفزيون، و(المنظار) للتلسكوب. غير أن المعجم المعاصر قد يأخذ الجنس البعيد في بعض الأحيان دون سبب ظاهر حتى في المترادفات، فيعرف (المرصد) كما يعرف (المراقب) بأنه : «جهاز خاص برصد الأجرام السماوية وتقريبها» فيتخلى عن الجنس القريب وهو (المنظار) ويعتمد لفظا أكثر تعميما هو (الجهاز).

### 3 - 2 الطرد والانعكاس :

عاب المناطق على علماء المسلمين اختلافهم في حد الاسم والفعل والحرف، وهو، في رأيهم، خلاف يدل على أنهم لا يتبعون منهج المنطقة في

الحد الذي يفرض الصعود إلى الجنس القريب ثم النزول إلى الخاصة. وقد رد الزجاجي على المناطقة في باب عقده للحد في كتاب الايضاح في علل النحو، فأعاد اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف إلى أنهم يحدون على سبيل التقريب فلا يهدفون إلى تصوير المحدود، بل إلى مجرد تمييزه مما عداه. أما الحد على الحقيقة فمن شروطه أن يطرد وينعكس كما هو حال حدهم للانسان حين يقولون عنه إنه «الحي الناطق المائت» لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه، كقولنا : «المائت الناطق الحي هو الانسان» (الايضاح، 40 - 47).

هذا الحد ينطبق على (التلسكوب) ؛ فكل تلسكوب منظار يقرب الأشياء البعيدة ويستخدم لرصد الكواكب والنجوم، وكل منظار يقرب الأشياء البعيدة ويستخدم لرصد الكواكب والنجوم فهو تلسكوب.

غير أن هذا الشرط لا يتوفر في جميع تعريفات المنجد المعاصر للألفاظ الأعجمية الداخلة إلى العربية، وسنمثل لهذا باللفظين التاليين اللذين لا يطرد التعريف في أولهما، ولا ينعكس في ثانيهما :

(الككتين) : «محل تباع فيه الأطعمة والمشروبات في المعاهد للتلاميذ وفي المعسكرات للجنود وسواهم».

هذا التعريف مأخوذ عن المعجم الأساسي، وهو شبيه بتعريف المعجم الوسيط. غير أن الحد فيه لا يطرد لأن (الككتين) ليس محلا للبيع، فهو ليس دكانا ولا متجرا، وإنما هو مكان تُقدم فيه الأطعمة والأشربة، فهو صنف من المطاعم أو المقاصف في المدارس والمعاهد والمصانع والمعسكرات وغيرها<sup>(19)</sup>.

(البنسلين) : «مادة عضوية تستعمل كمضاد لبعض أنواع البكتيرية».

هذا التعريف، وهو نفس تعريف المعجم الأساسي، لا ينعكس. وهكذا الحال في تعريف المعجم الوسيط الذي يقول :

«عقار من العقاقير التي تقف نمو الجراثيم، ويفيد في كثير من أمراض التقيح».

صحيح أن كل بنسلين فهو مادة عضوية، وهو عقار من العقاقير غير أن الحد هنا لا ينعكس، فليست كل مادة عضوية تستعمل مضادا لبعض أنواع

(19) في معجم لاروس الصغير في تعريف cantine : "Lieu où l'on sert à boire et à manger aux personnes d'une collectivité" وفي معجم رويير الصغير : "Salle où l'on sert à manger, à boire aux personnes d'une collectivité. □ buvette, réfectoire, restaurant".

البكتيريا، من البنسلين، وليس كل عقار من العقاقير التي تقف نمو الجراثيم وتفيد في كثير من أمراض التقيح، من البنسلين<sup>(20)</sup>، فقد تكون مواد عضوية أخرى مضادات لبعض أنواع البكتيرية، وقد تشترك عقاقير أخرى في وقف نمو الجراثيم.. ولهذا السبب فإن المعجمين الفرنسيين أضافا في الفصل استخراج البنسلين من مادة (البنيسيليوم) ليسلم لهما الحد، فيكون جامعا مانعا.

### 3 - 3: التعريف الموسوعي :

قد يكتفى في التعريف بالجنس والفصل، وقد لا يكون الفصل كافيا كما رأينا في المثال الأخير، وقد يكون التعريف موسوعيا فيضيف عددا من السمات في وظيفة الشيء أو في مكانه، أو زمانه، أو وزنه، أو حجمه، أو منافعه، إلخ. وهذا كثير في التعريفات التي قد تطول أو قد تقصر بحسب حجم المعجم والجمهور الذي يتوجه إليه. وفي ألفاظنا الأعجمية الأصل كثير من هذا النموذج نكتفي بواحد منه هو (الأكسجين) في مدخل (أكسج) :

« أكسجين أو أكسيجين : جسم بسيط غازي، لا لون له ولا رائحة ولا طعم. وزنه الذري 16، كثافته 1,105، يتسبّل في درجة 183° سغ، وهو أثقل من الهواء، وتبلغ نسبة وجوده فيه خمس حجم الهواء. قليل الذوبان في الماء، موصل ضعيف للحرارة والكهرباء. لا يشتعل ولكنه يساعد على الاشتعال. ضروري للتنفس ولاحترق الأجسام، ويمتزج بمعظم الأجسام البسيطة. فوائده عديدة واستعماله الصناعي واسع الانتشار (يونانية)».

ليس في الاستعمال الصناعي للأكسجين ولا في اتساع انتشاره ولا في كثرة فوائده ولا في كثير من الخصائص التي ذكرها المنجد ما يمكن أن يكون تعريفا بالمعنى الحقيقي، وإنما هذه الخصائص من قبيل التعريف الموسوعي الذي يجد الباحث فيه معلومات قد يجدها في كتاب في الكيمياء. وقد تكون بعض المعلومات التي قلنا إنها موسوعية بالغة الأهمية من الناحية اللغوية لأنها تقدم سمات معنوية للكلمة المراد تعريفها تمكّن من فهم بعض العبارات اللغوية وإن لم تكن ضرورية في التعريف. فالقول عن الأكسجين إنه ضروري للتنفس ولاحترق الأجسام يسمح بفهم المراد من تشبيه شخص لآخر بأنه كالأكسجين

(20) لا تقوم وظيفة البنسلين على مجرد وقف نمو الجراثيم، بل على مقاومتها والقضاء عليها، وليس العقار الوحيد الذي يقوم بهذه الوظيفة، فهو ينتمي إلى فئة من العقاقير التي تقضي على الجراثيم إلى جانب فئات أخرى

بالنسبة له<sup>(21)</sup>.

#### 4 - في تطور التعريف :

ربما كان من أبرز ما قام به المنجد في اللغة العربية المعاصرة كثرة ما جاء به من الألفاظ الدخيلة مما لا وجود له في الطبقات السابقة للمنجد ولا في المعاجم العامة المشابهة، وهضم عدد من الألفاظ الدخيلة التي ذكرتها المعاجم والتصرف فيها على أنها ألفاظ عربية أو معرّبة، والتوسع في تعريفها. ويمكن أن نمثل لهذا التوسع في التعريف بمادة (الأكسجين) التي ذكرناها أعلاه، أو بمادة (البنزين) التي يقول المنجد في اللغة لعام 1982 عنها :

«زيت سريع الاشتعال، سريع التبخر، يستخرج من زيت النفط ويستعمل لوقود السيارات وغيرها ولتنظيف الثياب (فرنسية)»

فيما يعرفها المنجد في اللغة العربية المعاصرة كما يلي :

«سائل لا لون له، سريع الاشتعال، تكوّن أبخرته مع الهواء مخلوطا شديدا الانفجار، ينتج من تقطير البترول الخام وهو مزيج من عدة هيدروكربورات، ومُذيب جيد للزيوت والدهون. يستخدم في تنظيف الثياب وفي تحضير بعض الأطعمة والأصباغ، وخصوصا وقود السيارات والطائرات وغيرها. [تَبْنُونُ : انسمام بالبنزين وهو داء مهني مرده إلى استعمال البنزول . قد يكون حادا أو مزمنًا (لاتينية)]».

ويظهر هضم اللفظ الدخيل والتصرف فيه في المداخل الفرعية لهذه الألفاظ الدخيلة كما هو الحال في (التَبْنُونُ) المستخدم مدخلا فرعيا في مدخل (البنزين)، وفي (التَلْفَاز والتلفزة والتلفزيون والتلفزيون) في مدخل (تَلْفَاز). بينما لا يذكر المنجد في اللغة لعام 1982 سوى (تليفزيون وتلفاز وتلفزة).

وقد يظهر تطور اللفظ الدخيل أحيانا في تعدد معانيه في المدخل الواحد، فقد يظل المدخل على حاله ولكن يضاف إليه معنى جديد كما هو الحال في (التلغراف) الذي يعني «البرق» في المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982، والذي يعني «البرق» و«البرقية» في المنجد في اللغة العربية المعاصرة. أما في التعريف، فيمكن أن يقال إن التطور الأساسي الذي قدمه المنجد

(21) نجد في الفرنسية صورة ليست بعيدة عن هذه في عبارة : (Le une bouffée d'oxygene. Petit Robert).



في اللغة العربية المعاصرة كائن في التعريف الموسوعي الذي يحشد عددا من المعلومات التي خلقت منها الطبقات السابقة للمنجد والمعاجم العربية الأخرى كالمعجم الوسيط والمعجم الأساسي. وهو يتدارك بعض هفوات التعريف في الطبقات السابقة، فقد أهمل المنجد في اللغة لعام 1982 مثلا النص على أن (الأكسجين) جسم بسيط واكتفى بالقول عنه إنه «غاز لا لون له ولا رائحة...». كما استدرك على المنجد السابق تعريف (البُرصة) على أنها «مجتمع التجار وعملاء المصارف والسماسرة للمضاربة بالأموال»، وعربيتها (الثابة)، فجعلها سوقا لعقد الصفقات وتسعير العملات والأسهم المالية، وجعل عربيتها (المَصْفَق) لا (الثابة) فقال :

«بورصة : سوق تُعقد فيها الصفقات التجارية ويتم تسعير العملات والأسهم المالية، مَصْفَق».

أما المصطلح المُعتمَد (مَصْفَق) وهو اسم مكان من (الصفقة) فقد أخذه عن المعجم الوسيط الذي يسمي البُرصة المَصْفَق. وأما التعريف فقد أخذه عن المعجم العربي الأساسي الذي يقول :

«بورصة ج بورصات : البُرصة وهي السوق التي تُعقد فيها الصفقات التجارية وأسعار الأسهم المالية».

وقد أخذ المنجد في اللغة العربية المعاصرة كثيرا من تعريفاته للألفاظ الدخيلة عن المعجم العربي الأساسي، وهو، في كثير من الأحيان، يأخذ التعريف بحروفه أو بإدخال تغيير طفيف فيه كما هو الحال في تعريف (البنسلين والتلغراف والتلسكوب والتلفزيون والتلفون والكاتين) وغيرها. وليس اتفاق التعريف في المعجمين ناتجا عن دقة التعريف واعتماد منهج موحد كما يقول المناطقة الذين يزعمون أن الحد لا يجوز أن يختلف «إذا كان قولا وجيزا يدل على طبيعة الشيء الموضوع له» (الايضاح في علل النحو، 40) كتعريف الإنسان بأنه «الحي الناطق المائت ؛ لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه [...] ولا يجوز أن يُحدَّ الإنسان بغير هذا الحد [...] إلا أن يُعدَّك عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه» (الايضاح، 40)، فتعريف (البنسلين) كما رأينا لا يتوفر فيه شرطا الحدَّ وهما الطرد والانعكاس، ومع ذلك فقد أخذه المنجد في اللغة العربية المعاصرة عن المعجم الأساسي بحروفه فعرَّفه بالقول :

«مادة عضوية تستعمل كمضاد لبعض أنواع البكتيرية».

وهو بهذا يتدارك تعريفه السابق في المنجد في اللغة لعام 1982 :  
«بِنْسِيلِين : دواء لمعالجة الالتهابات الداخلية والخارجية» (ص 50).

أما اعتماده على المعجم الوسيط فكان محدودا في ما يبدو، وإن ظهر  
بينهما بعض التوافق أحيانا فبدا التعريف واحدا كما هو الحال في تعريف  
(الأمبير) بأنه : «وحدة قياس شدة التيار الكهربائي» فإن هذا لا ينهض دليلا  
كافيا على نقل الآخر عن الأول، وليس هذا التعريف سوى بداية التعريف  
الذي يعتمده المعجمان الفرنسيان : لاروس الصغير وروبير الصغير<sup>(22)</sup>.

أما في منهج التعريف فلم يحصل تغيير ذو بال لا في طبيعة التعريف،  
ولا في الإحالات، ولا في الخصائص اللغوية للفظ المعرف، والتغيير الملاحظ  
إنما هو تغيير جزئي قد يصيب هذه المادة أو تلك، ولكنه لا يطال الإطار  
النظري العام الذي بنيت عليه المعاجم السابقة، وأكثر ما يكون التغيير في ذكر  
بعض خصائص المادة، وهي خصائص قد لا تكون المعاجم الأجنبية ولا سيما  
المعاجم الفرنسية التي أشرنا إليها غائبة عن بعض عناصرها. ولئن بدت هذه  
الإضافات مهمة في بعض المواد كمادة الأكسجين على سبيل المثال، فإنها  
ليست دائما كذلك؛ فالمنجد في اللغة لعام 1982 على سبيل المثال يعرف  
(الأسمنت) بأنه «خليط من الطين اليابس والكلس» (ص 10). ولا ريب في  
أن هذا التعريف ليس مرضيا وهو يقصر تقصيرا واضحا عن تعريف المعجم  
الوسيط والمعجم الأساسي. جاء في الوسيط :

«الأسمنت : مسحوق يتكون من محروق الحجر الجيري والطفل،  
يضاف لنتائجهما نسبة صغيرة من الجبس، ويستعمل في البناء . . .».

وقد أخذ المعجم الأساسي هذا التعريف مع تغيير طفيف فيه :  
« . . . يستخدم بعد خلطه بالماء في البناء». أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة  
فلم يستطع الاستفادة من المعجم الوسيط ولا من المعاجم الفرنسية التي تعرف  
الأسمنت بأنه مسحوق يتكون من محروق الجير والكلس (سيليكات  
والأومينات الكلس) ويتصلب حين يمتزج بالماء، فيحاول أن يقدم بعض

(22) "Unité d'intensité de courant électrique (symb. : A) équivalent à l'intensité d'un courant constant qui, maintenu dans deux conducteurs parallèles, rectilignes de longueur infinie, de section circulaire négligeable et placés à une distance de 1 m l'un de l'autre, dans le vide, produit entre ces deux conducteurs une force de  $2 \cdot 10^{-7}$  newton par mètre de longueur" (Petit Larousse). Alors que le Petit Robert le définit ainsi : "Unité d'intensité des courants électriques, qui correspond à un écoulement de un coulomb par seconde dans un conducteur".

الخصائص فيغرق في العموميات. يقول :  
«أسمنت وإسمنت : مادة تتخذ من حجارة خاصة تُحرق وتُسحق  
وتستخدم في البناء وتمتاز بقوتها وصلابتها».

فقوله عن الأسمنت إنه «مادة» صعود إلى الجنس البعيد الذي لا جنس  
بعده، وهو من المقولات الأولى التي لا يستطيع النموذج الأرسطي تقديم حد  
لها كـ (الشيء والوجود) لأنه ليس لها جنس يمكن الصعود إليه ثم النزول منه  
باستخدام الفصل لتمييزه من غيره<sup>(23)</sup>. أما الفصل فناقص لأنه لا يحدد نوع  
الحجارة التي يؤخذ الأسمنت منها، والقول بأنها «خاصة» لا يدل على شيء.  
ويحاول المعجم تعويض النقص في حده بذكر وظيفة الأسمنت، فهو يستخدم  
في البناء، وبذكر صفاته وهي القوة والصلابة. غير أن هاتين الصفتين  
مشكلتان. أما القوة فما يدري معناها وكيف تكون في الأسمنت، وأما  
الصلابة فما يدري كيف تكون في المسحوق، وإنما الصلابة في ما ينتج بعد  
امتزاج المسحوق بالماء وجفافه أي بما يؤول إليه المسحوق حين يشكل كتلة  
صلبة.

### 5 - خلاصة :

خلاصة القول في المسألة التي تعيننا، وهي ألفاظ المستحدثات العلمية  
الدخيلة إلى العربية، إن المنجد في اللغة العربية المعاصرة لا يقدم إضافة حقيقية  
في المنهج، لا في ترتيب مواده، ولا في تعريفاته. وإنما يتجلى إسهامه في  
جمع عدد كبير من الألفاظ الأعجمية الأصل - وبعضها قد لا تكون له فائدة  
حقيقية - وفي ذكر الأصل الذي يرى أنها جاءت منه خلافا لما كان يفعله  
المعجم الوسيط الذي كان يكتفي بالقول إن اللفظ دخيل أو معرّب أو مجمعي.  
ولكنه في الأعم الأغلب يجعل هذه الألفاظ يونانية أو لاتينية لأن الأصل  
اللغوي الذي بنيت عليه يوناني أو لاتيني، ولا يذكر اللغة التي دخل اللفظ إلى  
العربية منها فيدخل في الوهم أن المفاهيم التي تعبر عنها هذه الألفاظ يونانية أو

(23) أنظر على سبيل المثال في الاعتراض الوجه للحد الأرسطي القائم على الجنس والفصل :  
A.Lehmann et F. Martin-Berthel: *Introduction à la lexicologie*, p.20-21  
وتشكل الأدوات النحوية  
نموذجاً آخر مما يستعصي على الحد الأرسطي فحين يقال عن (على) مثلا إنها «حرف جر» فإن  
الحد لا يحيل على مرجع من خارج اللغة، أي إنه لا يحيل على مقولة من مقولات العالم  
الخارجي، بل على علامة لغوية، فلا يكون لتصنيف مقولات العالم الخارجي أي دور في هذا  
الحد.

لاتينية . وليس الأمر في الحقيقة على هذه الشاكلة، فأصل اللفظ اللغوي يوناني أو لاتيني، أما المفهوم الذي يعبر عنه اللفظ فقاد إلى العربية عبر لفظ فرنسي أو إنكليزي أو غير ذلك . كما يتجلى إسهامه في سعيه إلى اعتماد بعضها ألفاظاً معربة، وفي الاهتمام بالمدخل الفرعية والمشتقات .  
أما في التعريف فدوره يظل محدوداً يضطرب فيه أياً اضطراب فلا يستطيع أن يختط لنفسه منهجاً واحداً يتبعه في جميع المواد، لا في طبيعة التعريف ولا في التأصيل ولا في الإحالة . غير أنه يفيد من المعجم الأساسي، ومن المعاجم الأجنبية التي جاء اللفظ منها فيتفادى بعض عيوب المنجد السابقة، ويقدم جملة من المعلومات الموسوعية التي يحتاج القارئ العربي إليها .

سلام بزّي حمزة  
جامعة ليون 2 - قسم الدراسات العربية  
مركز البحث في المصطلح والترجمة

## المصادر والمراجع

### 1 - بالعربية

- بن مراد، إبراهيم : «تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام»، بحوث الندوة الدولية للمعاجم اللغوية والمختصة، جامعة الكويت، 2000، صص 125-14 .
- بن مراد، إبراهيم : «أسس المعجم العلمي المختص في «الشدور الذهبية في الألفاظ الطيبة»»، بحث منشور في كتاب مسائل في المعجم لابراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1997 ص ص 126-155 .
- ابن تيمية : نقض المنطق، تحقيق محمد حمزة وسليمان الصنيع، المكتبة العلمية، بيروت، 1370 هـ / 1951 م .
- الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار التفانس، ط 3، 1399 هـ / 1979 م .
- العلايلي : المرجع، دار المعجم العربي، مجلد 1، ط 1، 1963 .
- الفيومي : المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت .

- المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط5، 1927.
- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط26، 1982.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، ط1، 2000.
- مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط، القاهرة، ط3، 1985.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم العربي الأساسي، توزيع لاروس، 1409 هـ / 1989 م
- الودغيري، عبد العلي : قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1409 هـ / 1989 م.

## 2 - بغير العربية :

- Bazzi-Hamzé, S. : *Les unités amorphes libres dans le Kitâb de Sîbawayhi*, thèse de doctorat, Université de Provence, 1984.
- Blachère, R. et Demombynes, G. : *Grammaire de l'arabe classique*, Maisonneuve et Larose, Paris, 3ème éd., 1975.
- Hamzé, H. : "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe", in L.Basset et M. Perennec (éds.) : *Les classes des mots, traditions et perspectives*, Presses Universitaires de Lyon, 1994, pp. 93-115.
- Larousse : *Petit Larousse*, Librairie Larousse, Paris, 29° tirage, 1967.
- Lehmann, A. et Martin-Berthet, F. : *Introduction à la lexicologie*, collection : Lettres sup., Nathan, Université, Paris. 2000.
- Marouzeau, J. : *La linguistique ou science du langage*, Librairie Paul Geuthner, Paris, 1968.
- Robert : *Le petit Robert*, Dictionnaire de la langue française, Paris 1993.